

رحمة الله تعالى ويجاب بانهم لم يريدوا الاستدلال بخصوص الاقسام بل عطلوا التنوين
ومعرفة التنوين على معرفة الاسميه لانها معروفة مجرد تنوينه لفظا لا خطا
غير تركيب **قوله** وانواع التنوين اربعة فان قلت زيد في اقسام التنوين
تنوين الحكاية كان سمي حركا بقوله فاعلم حكي اللفظ ليس به بتنوينه وتنوين
صرف ما لا يتصرف وتنوين المنادى في الضرورة وتنوين مشدود حركا هو التنوين
بتنوين هو لا يروى به مجرد تكثير اللفظ كما قيل في الهاء شعري وهذه الاربعة
من خواص الاسم ولا يرد ذلك على الناظم لاطلاقه التنوين وهو شا من هذه الاقسام
ذكان ينبغي للمصنف الاطلاق حتى لا يرد عليه ذلك قلت قال المصنف
والحق ان الاولين من الصرف وقد يقال به في الثالث ايضا لان الضرورة لما
اباحت التنوين اباحت الاعراب وقال في المعنى وولد بعضهم ساجعا وهو تنوين
الضرورة وهو الاصح لما لا يتصرف **قوله**

ويوم دخلت الخدر خذ عنبرة **قوله** وللمنادي المضموم لقوله
سالم الله يا مطر علينا **قوله** في الثاني وفي الاول لان الاول تنوين التمكن
لان الضرورة اباحت الصرف واما الثاني في فليس تنوين تكليفي لان الاسم سمي على
الضم انتهى قال الدماميني في نظر لان وجود العليين في الاسم من حيث تصرفه
واما على ذلك قوله يجوز تصرف غير المنصرف للضرورة وفيه من الاشكال
ما ذكرناه فيجب ان يحل كلامهم على انه يجوز للمضطر ان يجعل غير المنصرف
كالمنصرف في الصورة باعتبار احوال التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين
تنوين الصرف لما فانه لوجود العليين الحقيقيين وانما يكون تنوين الضرورة
انتهى واما الرابع فاختار الناظم فيه انه كون ضيف كثيره اللفظ وليس تنوين
فان في المعنى وفي قوله نظر لان الذي حكاها تنوينا فهذا دليل منه على انه
سمح في الوجدان والوقف ونون ضيف ليس كذلك انتهى قال الدماميني
اذ كان هذا المنظر محيا يمكن ان يورد مثله على ابن مالك فيقال ان
يسبويه يعني ما هو المتروك تنوينا فهذا دليل على انه سمح في الوجدان والوقف
وانواع بعضهم في ان الاول تنوين صرف ما فيه علنا مانعا من الصرف

تتبع

فتت ان قسم براسه وان كان اصله في المحكي تنوين صرف مطلقا وقد جمع تنوين
الآخري الى حركة الحكاية في مثل قوله من زيد ابا لنصب حكي زيدا المنصوب
وقوله الغابيل رابت زيدا كيف في الاصل حركة اعرابه وفي الحكاية ليست بلعابه
قطعا والاذر نصب حركا مبتدأ بلا ناسخ وانما في حركة حكي بصورتها الحركة
الاعرابيه وما يقتضيه العامل في كلا من رفع الخبر مقدمه ظهوره استعارة
الحل بحركة الحكاية على ان المصنف لم يقصد بقوله وانواع التنوين اربعة ان يوجب
جميع انواعه اربعة حقيقه الحصر بل التسهيل على المتكلم به بقوله عن التوجه
غير هذا الموضع في المسقه الناشئة عن الاشارة للغير بالتحريك كما يشعر بعدم
الحصر في ذلك النوع المشترك في اهما علامته تمام مدحها وتباعد بعضها عن بعض
قوله احدها اي اولها عدل عنه فقام اول الامر تنوين سوا الذي يصح بلا
برج **قوله** تنوين التمكن قال الشارح والاولى التمكن مصدر يمكن لقوله
بعد تمكنه والوصف متمكن لا يمكن انتهى وفيه نظر لان تنوين التمكن مركبا في
منقول وفيه تمكنه معنى قصد به بيان معنى التنوين التمكن ثم رابت شيئا قال
التمكن هنا صار لفظا على المعنى المعبر عنه بالامكانية فلا اعتراض قال السيد والاسم
اذا كان منصوبا سمي متكما يمكن وان كان معروبا منصرفا سمي متكما غير يمكن
ويختص تنوين التمكن بالمتكّن الامكن انتهى واعتراض الشيخ ابو حيان بتعريفه ما يمكن
باناسم يقتضيه من التمكن وسأوه منه شاذ ورواه سماعهم بكن
مكانة قالنا في شرحه على القواعد والاشد وفيه انتهى **قوله** كزيد ورجل اي
كسواء بينهما وتنوين قاض وكذا تنوين صرف ما لا يتصرف عندنا كما تقدم فتشبهه
وضع للتكثير وان تخلف عنه في الاستعمال قابلية المدح كونه مانعا واللام عدم
شكوك الاقسام له مع شمول المقسم له فهو من تنوين التمكن حكما لان غير المنصرف انما
ينون لاحاقه بالمنصرف للضرورة والنسب وقد يقال في الاقسام الاربعة تنوين
الاجتهار اما تنوين الضم وهذا لا يسمى بواحد من الاقسام الاربعة وما ذكره من
ان تنوين رجل التمكن فقط هو المشهور ومن توهم ان تنوين نحو رجل تنوين تكثير يكون
مدلوله كرفع فقد غلط لانه لو كان كذلك لزال نزوان التمكن حيث سمي به من ذكر